

ملتقى الشرييني ناقش مخاطر السد الإثيوبي واستعرض تداعياته وسبل المواجهة

المشاركون : عمليات عسكرية إنذارية لا تسعى لهدم السد ولكن لتحذير إثيوبيا وإجبارها على التراجع عن تعنتها

إثيوبيا خرقت بنود الاتفاق ومماطلت طوال 52 شهرا لعدم تنفيذها فضلا عن إعلان استحوذها على نهري السوباط والنيل الأزرق

القانونيون المصريون اخطأوا بالموافقة على صياغة ديباجة إعلان المبادئ والمسؤولية تقع على عاتقهم

وجودنا؟ والنيل هو أصل حضارتنا القديمة، ووجودنا الفعلي، وهو الذي فجر في مبدعنا ينابيع الأدب والفكر والثقافة، وعلمنا أن نضع له تعاليمنا ودينايتراً مقدسه، منها ما وجدناه في الواح القدماء بخبرنا اليوم: «لا التلوث ماء النهر»، و«أخرج وواجه من يعيق جريان النيل». فضلا عن الترتيمة الخالدة التي كتبها المصري القديم ليبيد قدر عرفانه لنهر النيل، جاعلا منه «الإله» الخالق لمصر: «فليحيا الإله الكامل، الذي في الأموات، إنه غذاء مصر وطعامها ومؤنتها، إنه يسمح لكل امرء أن يحيا، الوفرة على طريقه، والغذاء على أصابعه، وعندما يعود بفرح البشر، كل البشر». وفي هذه اللحظة الحاسمة التي يعيشها الوطن، لا كلمات يمكنها التعبير عن الحالة التي نعيشها اليوم، ليس لأن مصيرنا يتهدده خطر العطش والجوع، وليس لأننا نحققا قانونية في مياه النهر تعرض للسرقة والمنع في وضع النهر، وليس لأن لدينا قدرة على الرد والردع؛ ولكن لأننا نملك في التكاتف والتعاقد معا في مواجهة الأوضاع الراهنة.. فهذا



حضور كبير لمتابعة أخطر قضية تعرض الملتقى لمناقشتها



د.أحمد النجار متحدثاً وإلى جانبه الشرييني ونيل عمر

ثورة يناير ليست مسؤولة عن تشييد السد لأن وزارة الري بخرائها ومتخصصيها لم تلغ أو يتوقف عملها وكانت تستطيع المواجهة السودان سينتضر بقوة وبقسوة إذا تعرض السد للهدم او الغرق..فستباد مدن بأكملها امتلاك إثيوبيا صلاحية التحكم في عملية فتح السد وإغلاقه يهدد السودان بالغرق ومصر بالفقر المائي نعم..السد العالي وخران أسوان سيحيمان مصر من الشح المائي ولكن فقط إلى حين! يجب التحرك المصري الآن وفورا وإبراز لغة القوة في مواجهة الصلف الإثيوبي نبيل عمر : مصر تواجه خطر وجود..ونحن نتحرك حاليا لمواجهة الاحتمالات المختلفة محمد فرج : العمليات العسكرية ضد إثيوبيا ليست ممكنة لأننا لا نريد أن يغرق السودان..ولكن! د.هدى أبو رميلة : محاكمة القانونيين الذين أقروا الصياغات القانونية في إعلان المبادئ سيد عثمان : أطالب مصر بتنفيذ عمليات انتحارية ضد السد شبيهة بما تم مع الحفار وميناء إيلات الشرييني يحيي الدكتور نعامات أحمد فؤاد ومؤلفاتها عن النيل وشيخ الصحفيين كامل زهيري كأول من نبه إلى ان «النيل في خطر»

في مشاريع نهضتهم دون المساس بحقوق المصريين في مياه النيل، إذ أن القوى التابعة صاحبة التأثير الأكبر بين الشعوب، وهي الوسيلة التي تمكن مصر من مد جسور التواصل، وتحقيق الأهداف بسلام، على الرغم من قدراتها العسكرية التي تحفظ لها الحق بالتدخل في كل ما من شأنه أن يهدد الوجود المصري. وقال الكاتب الصحفي المخضرم سيد عثمان أن المطلوب الآن هو تنفيذ عمليات انتحارية تشبه العمليات التي تم تنفيذها ضد ميناء إيلات وعملية تدمير الحفار الإسرائيلي في عرض البحر.. وذلك لردع إثيوبيا وإظهار العين الحمراء لها.

شرعية النيل ..وشريعته! -وكان ملتقى الشرييني الثقافي استهل تظاهرة النيل في هذا الشأن كتابين مهمين عن النيل منذ زمن بعيد، مذكرا بخوضها معركة ضد بيع هضبة الأهرام ونجحت لأن هضبة كله تكاتف معها، كما وجه التحية لاستاذنا الراحل كامل زهيري، الذي كان أول من نبه إلى «النيل في خطر» وهذا عنوان كتاب له يحمل هذا العنوان كشف فيه عن مخاطر نقل المياه إلى العدو الصهيوني والتي كان أول لسانات أول من طرحها على الإسرائيليين لصرغهم بقبول السلام مع مصر!

فأصل الموضوع هو إسرائيل، ومنذ «كامب ديفيد» تغيرت الأوضاع في مصر والعالم العربي، وبخروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، تغيرت مصر، وتغير التعليم، وتغيرت قيمة العمل، وقيمة الإنتاج، والذائقة، بل وتغير المجتمع المنتج الذي كان لديه ألف مصنع في الستينات إلى مجتمع مستهلك، يسهر فيه الفلاح وزوجته أمام الفيديو أو التلفزيون حتى الفجر، وبالتالي لم تعد الغيطان والمزارع تمدنا بخيرها. وما هو الشح المائي الآخر

قادم ويتهددنا، ونسمع عن بصمات إسرائيلية على السد تمويلا وتصنيعا وحماية، ومراوغة أميركية بشأن رغبتنا في الحفاظ على حقوقنا القانونية، ونسمع عن ضبط النفس وعن وعن...

واختتم الشرييني حديثه بقوله:عشق المصريون النيل، ولن يسمحوا لأحد بأن يوقف جريانه، لا لدولة ولا لمجموعة دول، ولا حتى لحاكم أو رئيس، ففني قناتني أن نهزأ بهذه المحدثات وهذه النفاه، ومنها هبة الحداد لنفسه، لابد أن تكون له خصوصية شديدة، بل لعلى أقول شرعية، شرعية وجود الحاكم نفسه، مهما جاء بالدستور وبالقانون وبالصندوق، تظل شرعية النيل هي الحاكمة.

-من جانبه، أوضح الصحفي نبيل عمر، أن «مصر تواجه خطراً وجودياً، فالسد يهدد مصر وجوداً، وهي الوسيلة التي تمكن مصر من مد جسور التواصل، وتحقيق الأهداف بسلام، على الرغم من قدراتها العسكرية التي تحفظ لها الحق بالتدخل في كل ما من شأنه أن يهدد الوجود المصري. وقال الكاتب الصحفي المخضرم سيد عثمان أن المطلوب الآن هو تنفيذ عمليات انتحارية تشبه العمليات التي تم تنفيذها ضد ميناء إيلات وعملية تدمير الحفار الإسرائيلي في عرض البحر.. وذلك لردع إثيوبيا وإظهار العين الحمراء لها.

وأشار عمر، إلى ضرورة الحفاظ على مياه النيل للأجيال القادمة، إذ أن حصص مصر المائية من مياه النيل، لا تكفي للاحتياج المصري الحالي، وبالتالي ما لن يحدث في ظل النظامي المستمر في الزيادة السكانية؟ -وبدوره، قال الكاتب السياسي والمسرحي محمد فرج، وأمين العمل الجماهيري في حزب التجمع، أن «كتاب بوليتيكا سد النهضة الذي ألفه وأعدته الدكتور مهندس عبد الفتاح مطاوع رئيس قطاع بحوث المياه بوزارة الري والموارد المائية يشرح كل الاقتراحات، التي تم وضعها أثناء ثورة 25 يناير، في شأن سد النهضة، والخطر فيه على مصر»، مشيراً إلى أن «السودان هي الأكثر عرضة للخطر، إلا أن انهياب سد بهذا الحجم الذي تعزز إثيوبيا الحصول عليه، يعنى بالضرورة إغراق دولة السودان بالكامل»، مشدداً على أن «الدخول للحرب سهل جداً، لكن الخروج منها هو المعضلة».

وهنا نجد الضرورة الحتمية للقوى المصرية الشعبية الناعمة، في إعادة العلاقات بين الشعبين أولا، ونشر التوعية ومساعدة الإثيوبيين

خطر وجوي

لم يكن يشكّل خطراً في بداية المشروع، في العام 2011، بغية توليد الكهرباء، بحيرة قوامها 11 مليون مترًا مكعبا لا أكثر؛ ولكن في العام 2014 اتخذ المشروع مسارا آخر، لا يمكن تسميته إلا بأنه مشروع العبادة اليسارية التي اتسمت بها الدولة المصرية إبان عهد الراحل جمال عبدالناصر. ثم حاول الرئيس الأسبق مبارك المبادرة بحل الخلافات بين مصر وإثيوبيا في بداية التسعينات، لكن محاولة الإغتيال التي تعرض لها وهو في طريقه لزيارتها، ساهمت في تعميق الخلافات بين البلدين وأدت إلى تجميد كل المبادرات، ومحاولات تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين.

الشرعية في المصب لا من المنبع ورأى الخبير الاقتصادي، أن نهر النيل تتكون شرعيته في المصب لا في المنبع، معتبرا أن النهر ينتمي إلى الأرض التي يخلق فيها الحضارة للإنسان، وليس إلى الأرض التي تجمعت مياهه فيها. وبالتالي فإن النهر ينتمي إلى الاستخدام التاريخي، ويعطى لمصر الأحقية في الاستخدام، وهو ما يسمى في القانون «حق الارتفاق»، بمعنى أنه إذا مدت المياه إلى أي مدينة أو إقليم لمدة ستة فائه يترتب على ذلك حق الإقليم أو المدينة في تلك المياه إلى الأبد. وفي شأن القانون الدولي، أوضح الدكتور النجار، أن «ما يربط بيننا وبين دول حوض النيل عدد من الاتفاقات، وقام بشرحها باستفاضة ولفت إلى أن «سد النهضة

اتفق الحاضرون في ملتقى الشرييني الثقافي، الذي أسسه وديره الصحافي محمود الشرييني، على أن العمليات العسكرية ضد سد النهضة الإثيوبي ليست بمستبعدة، وقد تبدأ بعملية إنذارية، لا تسعى إلى هدم السد، ولكن لتحذر إثيوبيا من مخاطر ما هي مقدمة عليه تجاه أراضيها وأراضي الدول المتشاطئة على حوض نهر النيل.

وشددوا على أنه «لا يجب ملء السد إلا من خلال اتفاق ملزم يشمل حجم الخزان، الذي لا يجب أن يتجاوز 44 مليار متر مكعب، ويتم ملؤه على مدى 15 عامًا». وخلال الملتقى دعا الدكتور أحمد السيد النجار الدولة المصرية إلى الانسحاب من إعلان المبادئ الذي وقعته مع إثيوبيا والسودان عام 2015 بشأن سد النهضة، وإسقاط هذا الإعلان والإسحاب الفوري منه، كون إثيوبيا لم تلتزم بالإعلان عن خطة عملها وفق ماورد في نصوصه، والتي تلتزمها بالإعلان عن خطتها لتشديد السد، ومواصفاته الهندسية والغنية، وبكيفية ملؤه وتشغيله..في مدة أصغرها خمسة عشر شهرا من بدء سريان الإعلان. مشيراً إلى أنها ورغم مرور أكثر من 52 شهرا لم تنفذ التزاماتها حتى الآن ، وليس هذا وحسب، وإنما شهدت هذه الفترة الطويلة مرواغات ومماطلات عديدة من الجانب الإثيوبي، وفضلا عن ذلك فإنها رفضت جميع المطالبات المصرية والسودانية خلال المفاوضات، حتى أنها تمادت أكثر وأكثر، فقررت في يناير 2021 الاستحواذ على المياه في منابع نهر السوباط والنيل الأزرق، مابعنى خرقا تاما لبنود الاتفاق، مشددا على ضرورة قيام مصر بإسقاط هذا الإعلان فورا، إستنادا إلى هذا الموقف الإثيوبي

الاستهتار الإثيوبي والخطا المصري -على الصعيد نفسه يعزو احمد السيد النجار- وكان يتحدث في ملتقى الشرييني الثقافي، في التظاهرة الثقافية التي أقامها تحت «عنوان النهر الخالد شرعية وشريان حياة» - عدم أكثرات إثيوبيا بالمفاوضات واستهتارها بمقدورات الدولة المصرية، إلى تفسيرها للصياغة الواردة في ديباجة اعلان المبادئ، والتي تجعل من نهر النيل -وهو بموجب القوانين الدولية نهر دولي لا يجوز لأي دولة التحكم فيه أو فرض سيطرتها عليه - مجرد ممر مائي يحق للدول استخدامه والاستفادة منه (فيحسب الديباجة ورد «مبدأ استخدام المصنف والمناسب: - سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب. - لضمان استخدام المصنف والمناسب:.....(الخ)

انهم هم المسؤولون واتهم النجار القانونيين الذين وافقوا على صياغة إعلان المبادئ بالمسؤولية عن الوضع الحالي، الذي جعل اثيوبيا تتصرف من دون إكتران لدول المصب. ولا تعبأ بالمفاوضات المشتركة بينها وبين البلدين، إستنادا إلى



جانب من حضور الملتقى